

النشرة الهجرة القسرية

العودة، وأسباب التهجير الأصلية

يُقدّم موجز أسرة التحرير هذا بين يدي القارئ عرضاً موجزاً لمقالات موضوع العدد ٦٢ من نشرة الهجرة القسرية وعنوانه العودة: أهي طوعية، أمينة، دائمة، تُصان فيها الكرامة؟ ولمقالات موضوع مصغّر فيه في الطريق إلى فهم أسباب التهجير الأصلية ومعالجتها.

معوّقات العودة

تدقّ معظم مقالات موضوع هذا العدد النظر في معوّقات العودة الآمنة، الطوعية، التي تُصان فيها الكرامة، للاجئين والنّازحين داخلياً. وانعدام الأمن في البلد الأصلي - كما هي الحال عند لاجئي الروهينغا في بنغلاديش (سولفن)- هو معوّق شائع في حالات التهجير المختلفة. ولقد يكون انعدام الأمن المستمرّ مرتبطاً بالانقسام العرقي الذي في البلد الأصلي، وهذا يثير مخاوف من الأفعال والأعمال التمييزية عند العودة. ولهذه المخاوف صلة بالقيود المتوقعة في: حرية التنقل (سولفن؛ هوسر-كُنغهام-كامأو-أوبارا)، والوصول إلى الخدمات وسبل المعيشة (هاسغاوا؛ سولفن)، والفرص التعليمية (فالكارسل سلفيلا)، والحصول على الوثائق (فيجاراجافان-ساكسينا)، وحقوق الجنسية (هولوأي).

ولقد يؤدي تدمير الملك والأرض أو مصادرتها أو احتلالها، كل ذلك أو شيء منه، إلى تعقيد العودة أو منعها (سولفن؛ هاسغاوا). فبدراسة حالة أحد أحياء بيروت، تستكشف مؤلّفة تحديات محدّدة في المفاوضات على استرجاع الأملاك بين المُسترجعين وكيان من كيانات الدولة (لطيف). ثم إن أعداداً كثيرة من السوريين المقيمين في الأردن يشيرون إلى قلة المساكن الملائمة، وغير ذلك من الهموم المتعلقة بالإسكان، كملكية الأملاك المتنازع عليها، على أنها عقبات بينهم وبين عودتهم. وفي تجربة المجلس الترويجي للاجئين في هذا السياق وفي سياقات أماكن أخرى، تُبرزُ عظم شأن إتاحة المعلومات الدقيقة للاجئين، والمساعدة القانونية على الحصول على الوثائق، وتفصيل الاتصال بالمنظمات التي قد تكون قادرة على الإعانة في كل من البلد المضيف والبلد الأصلي. وبذلك يمكن أن تُمنع حالات العودة السابقة أوانها، وأن تضمن استطاعة اللاجئين الوصول إلى يد تُعينهم، وتخفيف الأخطار عن أنفسهم عند العودة (كلاتريك-كونيال-بارسانتي-جيوييس).

وقد يكون عند اللاجئين والنّازحين داخلياً، الذين يُقلّبون أمر العودة أو عدمها، مخاوف في الوصول إلى سبل المعيشة، في التهجير وعند العودة. وينقد بعض اللاجئين ضيق نطاق الأنشطة المدرة للدخل التي تدعمها المنظمات غير الحكومية (هوسر-كُنغهام-كامأو-أوبارا)، ويطلبون مزيداً من المشاركة الفعلية (ومن ذلك مثلاً في التدريب المهني) لكي يُعدّ اللاجئون إعداداً أفضل ليعودوا عودة مواطنين مستعدين لإعادة بناء أمتهم. ويحتاج اللاجئون أيضاً إلى معلومات في فرص التوظيف والتدريب في البلد الذي سيعودون إليه (فالكارسل سلفيلا). هذا، وعند اللاجئين السوريين، صغار السن والشباب، الذين في ألمانيا، وتعلموا وتدربوا فيها، تظهر الأبحاث أن رغبتهم في العودة غير محتملة، إذ غير محتمل أن تنفعهم مؤهلاتهم في سورية، ثم إنهم يتمتعون في ألمانيا بالأمان، والتأمين الاجتماعي والصحي، وصون الكرامة (العجلان). ومع ذلك، قد تختلف تجارب اللاجئين الحياتية اختلافاً بعيداً عن المتوسّطات الوطنية لحسن الحال الاجتماعية الاقتصادية، ويمكن أن تقع حالات العودة من البلاد المضيفة، التي فيها مستويات المعيشة أعلى من التي في غيرها، إذا ما جعل اللاجئون في الهامش، وأبعدوا عن المجتمع الذي يضيفهم، وتُركوا غير مستطيعين العمل (سيدي).

ومن هموم كثير من اللاجئين الشديدة الوصول إلى التعليم. إذ إن القدرة على إتمام التعليم الجيد عند العودة، التي تشتمل على الاعتراف بالمؤهلات والتصديق الرسمي للمعلمين والطلاب الذي تعلموا في

طالما كانت العودة الآمنة التي تُصان فيها الكرامة، من حيث هي حل دائم للتهجير، في صميم مبادئ نظام اللاجئين الدولي. وتستكشف مقالات موضوع هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية العقبات المختلفة التي تحول دون تحقيق عودة مستدامة، فبعض هذه العقبات شائع في كثير من حالات التهجير، وبعضها خاص بحالات بعينها. ويناقش كثير من مؤلّفي هذه المقالات الحاجة إلى الحماية من العودة السابقة لأوانها أو العودة القسرية، وما قد يكون منها من أخطار مُحتملة. ويناقشون أيضاً الافتراضات والآراء العامّة التي تؤثر في السياسات والممارسة. ولقد جمعت أمثلة من الممارسة الجيدة والملاحظات على نتائج البحوث في هذا العدد من جميع أنحاء العالم.

ويشتمل العدد على موضوع مصغّر في الطريق إلى فهم أسباب التهجير الأصلية ومعالجتها، أعد لتزويد المناقشات التي ستدار في المنتدى العالمي الأول للاجئين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ بالحقائق والمعلومات. وتقصّد مجموعة مقالات هذا الموضوع المصغّر إلى توسيع الفهم الجماعي لأسباب التهجير الأصلية.

إن شئت قراءة موجز أسرة التحرير، أو المجلّة كلها، أو مقالة بعينها، باللغة الإنجليزية والعربية والإسبانية، فانظر www.fmreview.org/ar/return

وإن شئت طباعة شيء من ذلك، فافعل، فذلك عندنا جائز، بل مُستحسن.

ماريون كولدري وجيني بيبيل

محرّرتا نشرة الهجرة القسرية

fmr@qeh.ox.ac.uk www.fmreview.org/ar

+44 (0)1865 281700 @fmreview



موجز أسرة التحرير: العودة

وفي حالات 'عودة الأقلية' (أي عودتها إلى منطقة يسيطر عليها سياسياً جماعةً عرقيةً أخرى)، تؤثر عوامل مختلفة متعددة في خطط العودة. ونظر باحثون في حالات عودة الأقليات (أو نيّتهم على ذلك) عند البوسنيين والقبازة والأكراد العرقيين في تركيا، واستكشفوا دور العمر ودرجة التعليم وفرص التوظيف في اتخاذ قرار العودة أو عدمها (ستيفانوفيتش-لويديديس).

الحصول على المعلومات

يذهب بعض من اللاجئين والنّازحين داخلياً في زيارات 'الإطلاع على ما يجري'، وهي عودة قصيرة يزورون فيها الأماكن التي هُجروا منها ليتحققوا من أملاكهم وأصولهم وأفراد أسرهم، وليُقيّموا الحالة الأمنية. وفي بعض الحالات، بدأ هذا في إظهار مرحلة مؤقتة أو مدة 'بيئية'، يزيد تنقل اللاجئين السهل فيها بين مخيماتهم أو مستوطناتهم والأماكن التي يعودون إليها (هوسر-كنغهام-كاماو-أوبارا). وتيسر السلطات في بلد اللجوء بعض هذه الزيارات، كما هي الحال في إستراتيجية تركيا التي تُجيز للاجئين السوريين العودة مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في خلال الأعياد الدينية، فإن رغبوا في البقاء، بقوا (شاهين-منجوتك).

ذلك، وقد يصعب الحصول على معلومات صحيحة وحديثة في الظروف التي في البلد الأصلي أو المنطقة الأصلية، ولا سيما في الحالات التي فيها زيارات الإطلاع على ما يجري غير ممكنة. ولقد مكنت منصات التواصل الاجتماعي كالتوساب والفيسبوك الناس من معرفة معلومات أكثر، ولكن استمر غزارة المعلومات التي لها صلة بالظروف في بلادهم يمكن أن توقعهم في التوهان (هوريس). وتعمل المنظمات غير الحكومية، كلجنة الإنقاذ الدولية، على تنمية مهارات موظفيها في الاستماع الاجتماعي وفي رصد ما يجري في قنوات وسائط التواصل الاجتماعي وإدارتها، وذلك لتحديد الأخبار غير الصادقة، ولدعم التواصل المجدي بين اللاجئين الذين ينوون العودة (هوريس).

فقد يؤدي انتشار الأخبار التي فيها تعارض أو غير الصادقة إلى تعقيد الأمور. وفي بعض الحالات، ربما تنشر بعض المنظمات معلومات مفرطاً التفاؤل فيها، وذلك للخص على العودة لأغراض لها سياسية (فالكارسل سلفيلا). وفي غير حالات، قد يلتبس على الناس فهم القوانين والتعديلات التي صدرت وهم في التهجير. ومثال ذلك أن أشكل على السوريين المهجرين نهاية المدّة التي يجب عليهم فيها إثبات ملكية عقاراتهم في مناطق سُميت 'بالمناطق التنظيمية'، وإلا فهم في خطر خسارة عقاراتهم، من غير أن يُعوضوا منها شيئاً أو أن يحق لهم الطعن في ذلك (هوريس). ومن هنا أن اللاجئين محتاجون إلى دعمهم إلى أن يصبحوا 'مستعدين قانونياً' للعودة. وهذا مرتبط بحاجتهم إلى المعلومات التي حول: الهوية القانونية والوثائق المدنية، وعبور الحدود، وتفريق شمل الأسرة، وحقوق السكن والأرض والأملاك، وتسوية المسائل القانونية والإدارية غير المبثوث فيها في البلاد المضيفة، والوصول إلى الحقوق والاستحقاقات في البلد الأصلي (كلاتريك-كونيال-بارسانتي-جيوييس).

بدائل العودة

في بعض الحالات، قد يكون الاندماج المحلي هو الحلّ الدائم المفضل، ولو كان الهم السياسي مركزاً في حالات العودة. فعند اللاجئين الصوماليين، الذين يُهددهم إغلاق المخيمات وقلة إعادة التوطين، ينبغي استكشاف طرق بديلة -كالاندماج المحلي- ولا سيما لمن هم مهجرون منذ أكثر من عقدين (كروني-فرنسيس).

وفي دارفور، تتروى السلطات المحلية في خيارات أخرى، غير خيار العودة إلى مساكن الناس الأصلية. إذ يُمنح بعض النّازحين داخلياً المقيمين في الضواحي قطعاً من الأراضي ليندمجوا في مجتمعهم المحلي الجديد، وتدرج بعض السلطات

التهجير (فالكارسل سلفيلا)، والقدرة على دفع الرسوم المدرسية وجلب وثائق إثبات الهوية (بارت-غيوم-كابلان)، هما ضرورة عند كثير من اللاجئين.

وقد يواجه اللاجئون والنّازحون داخلياً صعوبات في العودة بعد أن فرّوا من الخدمة العسكرية. فقد برزّ التهرب من التجنيد الإلزامي من حيث هو أحد الأسباب الرئيسية لفرار الشباب الذين يزيد سنهم على ١٨ عاماً من سورية، وأحد الأسباب الرئيسية أيضاً في أنهم لا يستطيعون العودة. ولدعم عودة مستدامة في الحالة السورية، يُحتاج إلى عفو ناجح شامل (عمران-لطي).

الآراء العامّة والافتراضات

لا ينفك المهجرون يرددون أدلةً متعددة ليكون قرارهم في العودة أو عدمها -أو في وقت العودة إن هم قرروها- مزوداً بالمعلومات والحقائق إذ تطلع اللاجئين البورميون، مثلاً، إلى إشارات تُظهر حُسن نيّة السلطات والمنظمات العرقية المسلحة، فيكون ذلك دليلاً على التزامهم السلام، وعلى تخفيف حدة التوترات في عدّة نواح. ولما كانت الطمأنينة في هذه الأمور غير كافية، كان من الآلية تيسير العودة التي وضعتها حكومتا ميانمار وتايلند، بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن أخفقت في توليد اندفاع للعودة يُعتمد به (هايسغاوا). وهذا يشبه الحال التي عليها لاجئو جنوب السودان في أوغندا وكينيا وإثيوبيا، إذ يرددون وضع مواقع حماية المدنيين التي تستضيف ١٩٠ ألف نازح داخلي، وهذا عددهم في أول عام ٢٠١٩، مُفترضين أن استمرار وجود مواقع حماية المدنيين إنما يشير إلى استمرار اشتداد الأخطار المُحتملة (هوسر-كنغهام-كاماو-أوبارا).

ويشير بحث أجراه مركز رصد النزوح الداخلي إلى حاجة إلى مزيد اعتراف بدور العوامل غير المادية في العودة، ومنها التعلق بالناس والمكان. إذ أشار البحث إلى أن الحنين إلى الوطن هو على رأس الدوافع إلى العودة عند كثير من اللاجئين والعائدين من العراق وكولومبيا وميانمار، وكذلك كان لم شمل الأسر والأصدقاء. ففي فهم التعقيد الذي عليه اتخاذ القرار، تحسين القدرة أصحاب المصلحة المعنيين على التخطيط للعودة، ودعم اللاجئين والعائدين، وحماية الطوعية (سيدي).

ويُحتاج أيضاً إلى فهم أوسع لما تعنيه العودة 'التي تُصان فيه الكرامة' في الواقع. إذ يُبين بحث أجراه معهد التنمية الخارجي (ODI) على اللاجئين السوريين في لبنان وعلى لاجئي الروهينغا في بنغلاديش كيف أنه لا تُشكل الكرامة من خلال الثقافة فحسب، بل أيضاً من خلال تجارب الناس وما يتطلعون إليه قبل التهجير وفي أثناءه، وهو ما يدل على أن فهم ما يقوم عليه 'صون الكرامة' في إعادة اللاجئين يجب أن يُنظر إليه على حسب الحال (هولواي).

وفي جماعات اللاجئين تباين عريض في ما ينوون وفي ما يتطلعون إليه. فكثيراً ما افتترض المناقشات في حالا العودة -خطأ- أن التجانس الذي في جماعات اللاجئين والذي في جماعات العائدين (العجلان) والروايات المُستبسة صعوبة الأمر في العودة، تُنشئ خطراً محتملاً إذ تتجاهل الحقائق والتعقيدات الواقعة، وبدلاً من التنبه إلى ذلك، تُدير التمويل ووضّع البرامج للناس بناءً على حالة عودتهم، لا حاجتهم الإنسانية (سكوتس-سميث).

ثم إن حاجات الأطفال وتجاربيهم لا يكاد يكون لها أثر في أطر الحلول الدائمة التي تقيس التقدّم في الطريق على العودة وإعادة الإدماج المستدامتان، وذلك على الرغم من الاتفاقيات والأطر القانونية المُحكّمة التي تصون حقوق الأطفال في أثناء العودة وبعدها. ولمعالجة ذلك، وضعت منظمة إنقاذ الطفل مجموعةً جديدةً من الأدلة الخاصة بالأطفال للمساعدة على معالجة القياس الذي غير المناسب لنتائج إعادة الإدماج، وانتشار انعدام المساءلة (بارت-غيوم-كابلان).

موجز أسرة التحرير: العودة

الوطنية والدولية لضمان إعادة إدماجهم إدماجاً ناجحاً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلادهم الأصلية. ويقتضي نجاح عودة اللاجئين والنازحين داخلياً وإعادة إدماجهم تغيير العلاقة بين الدولة والمواطن وتحسينها، وذلك كي يستعيدوا مكانتهم من حيث هم أفراد في المجتمع بكل ما تحمله الكلمة من معنى، مع المساواة في الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية كما هي حال غيرهم من المواطنين (لوكونكا-دي كلرك).

وفي الوقت نفسه، عند النظر في العودة من حيث هي حلٌ دائمٌ، لا بدّ من النظر إلى ما هو أبعد من تحسيس المجتمعات المحلية التي سيعود إليها العائدون وحضها، إذ لا بدّ أن يُنظر في كيفية اندماج العائدين في 'المكانين' (كول). فينبغي لبرامج العودة ضمان أن لا تنشئ تدرجاً في الرتب بين الناس، وذلك بتخصيص موارد للفريقين، لا تبنى إلا على فئات من المستضعفين مُمأسسة، كفتنة اللاجئين أو العائدين. فلقد يتيح اتخاذ مقارنة من مقاربات 'المجتمع كله' في البلد الأصلي فوائد عند العودة (كول).

موضوعٌ مُصغَّرٌ في:

الطريق إلى فهم أسباب التهجير الأصلية ومعالجتها

أعد هذا الموضوع المُصغَّر لِيُتيحَ حقائقَ ومعلوماتٍ لَتزوّدَ بها المناقشات التي ستدار في المنتدى العالمي الأول للاجئين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ حول الحماية والحلول. ويقصد هذا الموضوع المُصغَّر مجموعة مقالات كتبها مؤلفون من الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، إلى توسيع الفهم الجماعي لأسباب التهجير الأصلية.

ويفتح المفوض السامي المساعد السابق، المعني بشؤون الحماية، في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فولكر تورك، الموضوع المُصغَّر بمقالة يقول فيها مؤكداً إنه يجب علينا، في جميع مداخلتنا، أن نُوليَ 'الفهم' اهتماماً خاصاً، مثل الذي نوليهِ 'لمعالجة' الأسباب الأصلية. وتوضّح المقالة دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منَعِ التهجير، وبعض الطرق التي تستجيب بها برامجها لهذه الضرورة. ثم إن إنهاء حالات انعدام الجنسية وسيلةٌ مجدية في معالجة أحد أسباب النزاع والتهجير الأصلية، وتسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى ذلك من خلال حملة تحت وسم (#لي-انتماء) (IBELONG)، على سبيل المثال. هذا، ويمكن أن يُعِينَ رَصْدُ النُزوح الداخلي على التنبؤ بحالات التهجير المحتملة عبر الحدود الدولية، ويمكن أن تُؤدِّيَ الاستجابات المبكرة للنزوح الداخلي إلى تخفيف خطر الاضطراب والفقر المدقع من أوّل أمره. وهناك، إلى جانب المنع، يمكن للاستعداد المُحسن من خلال نُظُم الإنذار المبكر والتخطيط للطوارئ، أن يُعِينَ على تخفيف بعض من أسوء العواقب الإنسانية الناشئة من النزاع والعنف. وأخيراً، تؤكد المقالة أن تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين تنفيذاً ناجحاً، لا شك، معتمدٌ على استنفار الإرادة السياسية (تورك).

وُشركنا مؤلفٌ من منظمة أوكسفام، في تجربة المنظمة في دعم بناء السلام المُقود محلياً وبنّيه على إمكان أن يكون للتنمية والمساعدة الإنسانية دور فعّال في معالجة الأسباب الأصلية أو التوترات المُتفاقمة معالجةً مجدية (شوبريدج). ويندر تحوّل مفهوم الامتناع عن الضرر ومفهوم مراعاة ظروف النزاع إلى مصطلحين عمليين وأن يُستخلص منهما نتيجتهما المنطقية، من حيث التعديلات البرنامجية والعملية المطلوبة. ويُظهر بحثٌ في المساعدة الإنسانية التي ترد على لاجئي جنوب السودان في أوغندا، أن الجهود المبذولة لجمع اللاجئين من مجتمعاتٍ محليةٍ مختلفةٍ من خلال التعليم سبُل المعيشة إنما تعتمد كثيراً، أكثر مما ينبغي، على الافتراض القائل بأن التفاعل وحده بين اللاجئين كافٍ ليؤدّي إلى

المحلية اليوم النازحين في تخطيطها الحضري. ولقد بُنيت بعض 'قرى العودة النموذجية' بتمويل من جهات مانحة ثنائية، إلا أن استدامتها أمر مشكوك فيه، فضلاً على أن مفهومها بديلاً لمراكز الخدمات التي تتيح خدماتها للنازحين داخلياً وللمجتمعات المحلية المضيفة، إنما يجزأ اهتماماً (إلزاروف).

القوانين والقواعد التي حول إعادة اللاجئين

وضع المجتمع الدولي مجموعة من القوانين والقواعد البيئية غايتها ضمان أن تقع إعادة اللاجئين بحيث تشمل على حماية حقوقهم، ويفحص مؤلف كيف أن هذه المعايير تتعرض لضغط يزيد أكثر فأكثر، مع صور ودرجات من الإرغام تقع على اللاجئين لتتغير وتحافظ على حركات إعادة اللاجئين الجماعية إلى البلاد الأصلية (كيسب). وينظر المؤلف في الاستجابات السياسية والبرنامجية التي يمك أن تتخذها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول المضيفة والدول المانحة والأوساط الإنمائية لوقف التدهور (وعسى أن تعكسه) في معايير إعادة اللاجئين الذي شوهد في السنوات الأخيرة.

وفي غير مكان، تدقُّ مقالة النظر (وتستقي الدروس) في قرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي اختلفت حوله الآراء - ثم نُقِصَ في آخر المطاف - الذي أقر لإسقاط صفة اللاجئ عن شعب الشن البورمي في الهند وماليزيا (فيجاراجان-ساكسينا). وكشف تحليل، في مقالة أخرى، لممارسات حديثة ضيقة النطاق في العودة من لبنان إلى سورية، عن تحديات تحدّي العودة الطوعية الآمنة التي تُصان فيها الكرامة، في هذه الحالة. وتشتمل على الافتقار إلى مراقبة مستقلة عند الحدود، وعلى حالات أُجبرَ فيها اللاجئون السوريون المتسجلون عند المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التوقيع في استمارات العودة الطوعية، وتشتمل أيضاً على الاعتقال فور الوصول إلى سورية (فاخوري-أوزكل).

إعادة الإدماج وإعادة البناء

على أن حالات العودة السابقة أوانها الناجمة عن الشدة التي تلقّيتها على كواهل اللاجئين الحاجات التي لم تعالج في بلد اللجوء، من المحتمل أن تكون غير مستدامة. وفي بحث في اتخاذ اللاجئين قرار العودة أجراه مركز رصد النزوح الداخلي، برز أنه إن كان اللاجئون يعودون إلى بلدهم الأصلي على الرغم من الهموم الأمنية، لأنهم غير قادرين على إعالة أنفسهم في البلاد المضيفة، فهناك احتمال مرجوح، هو أن يجد اللاجئون العائدون أنفسهم وقد زيد على شدة تهجيرهم شدة. فينبغي للدول المضيفة أن تضمن حصول اللاجئين على ما يكفيهم من سبُل المعاش والعون، لمنع حالات العودة السابقة أوانها وحلقات التهجير المفرغة (سيدي).

ويقول معلّمون لاجئون من التعليم العالي بلا حدود للاجئين إنه إذا أُريدَ إعادة بناء الظروف من أجل السلام في مجتمع يعيش مرحلة ما بعد النزاع، فأفضل استثمار لذلك هو الناس الذين يطلبون العودة ليعيدوا بناء دولتهم (ليوموي-أبيكار-كم). وفي حالة دارفور، لا بدّ أن يفهم أمر، وهو أن إيجاد حلول دائمة للنزوح الداخلي إنما يرتبط برابط لا ينفك عن تحقيق السلام والاستقرار الدائم. ثم إن الدعم المزداد ازدياداً كثيراً للحلول الدائمة في دارفور، سيقضي توسيع الخدمات الأساسية، وتعزيز الأمن وحكم القانون في المناطق التي يعود إليها العائدون، وفتح طريقٍ مستدامةٍ إلى المتضررين، ومعالجة أسباب النزاع الأصلية (إلزاروف).

وفي مقالة أخرى، تبحث في بوروندي ودارفور، يدقُّ مؤلفا المقالة النظر في الجهود التي يقتضي أمر اللاجئين والنازحين داخلياً أن تبدلها الجهات الفاعلة

وينظر مؤلف آخر فاحصاً، إلى 'أماكن الصمود' في المناطق الحضرية بالنسبة ديلا فلوريدا في كولومبيا. ولقد جرىء بأماكن الصمود هذه في ضمن مقارنة تكميلية حامية، وهي لا تعالج الحاجات الماسة فحسب، بل إلى جانب ذلك تقوي القدرات المحلية. ذلك، وقد برز إنشاء الصمود من حيث هو أقوى الاستجابات للصدع الذي بين المجال الإنساني والمجال التنموي، ودعوة إلى 'طريقة عمل جديدة' في لأم هذه الصدع. وفي ألتوس ديلا فلوريدا، تجمع المقاربة بين ثلاثة مجالات من التدخل: إتاحة فرص في التعليم والاقتصاد والعمل، وتقوية التماسك الاجتماعي، ودعم القدرات القيادية. وهذه الحماية التكميلية، من بعد، إنما هي عامل رئيس في معالجة الأسباب الأصلية للتهجير الحضري (كوريس فرنانديز).

وفي أماكن أخرى، يُعالج مؤلفون من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مسائل المعقدة في حيازة الأراضي. وليس في سنجار بالعراق نظام لإدارة الأراضي ووثائق الملكية الرسمية، ولذا يستمر انعدام أمن الحيازة عند النازحين، والخطر المحتمل في الإشغال الثانوي، وفي النزاع في الملك. ويبيّن مثال عملي لمقاربة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أتبعّت في قرى اليزيديين بالعراق، كيف أن معالجة المسائل الدائرة حول انعدام أمن حيازة الأراضي يمكن أن يكون لها يد في بناء السلام والانتعاش، وفي تيسير العودة المستدامة، وفي بناء الثقة والإرادة السياسية مع الحكومات (سيلا-تمبرا-ديكورت-أوغسطينوس-فريوود).

وإلى جانب ذلك، يبحث مؤلفان متشاركان في مقالة، كيف أن إقرار ما للتهجير الفلسطيني من أسباب أصلية، وإجراء القانون الدولي إجراء لا تحيز فيه، هما ركننا أي حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. وكيف أن الجهود المبذولة من أجل طمس الأسباب الأصلية للتهجير الفلسطينيين قد أثرت في قدرة الفريقين على التوصل إلى حل وسط، وفي الوجهة التي يرى منها المجتمع الدولي الشدة الواقعة على هؤلاء اللاجئين. ويدعو المؤلفان إلى إرادة سياسية أشد وأكثر لحل هذه المشكلة، وإلى أن يطبق المجتمع الدولي استجابة متعددة الأبعاد، كما وقع في غير حالات تهجير (ألبانيز-ليبي).

نتائج بناء السلام. ولا يمكن أن تكون الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الأصلية فعالة ومستدامة إلا إذا قادتها جهات فاعلة محلية (شوبريج).

ويعالج مؤلفان من لجنة الإنقاذ الدولية جوانب أخرى من منع النزاع وبناء السلام، وذلك بتحليل وضع وتنفيذ برنامج منع النزاع وبناء السلام الذي تموله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida) في جمهورية الكونغو الديمقراطية (أورشورفيسان-كين). إذ يسهم البرنامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقوية الصمود، وحسن الحال، والمشاركة الشاملة لناس من جماعتي البانتو والتوتا العرقيتين، وذلك من خلال بناء السلام والوصول إلى المبادرات الصحية. وفي الصومال، يعمل البرنامج على تعزيز الوصول إلى نظم القضاء، وقدرات أفراد المجتمع والسلطات المحلية، وذلك لمنع النزاعات والمنازعات والقدرة عليها من غير عنف. ويمكن أن تبني مبادرات كهذه دينامية مؤيدة للتنمية وبناء السلام، للتعويض عن الافتقار إلى الإرادة السياسية عند التخب، وذلك من خلال بناء التماسك الاجتماعي والإرادة السياسية، ابتداءً من القاعدة الشعبية فصاعداً (أورشورفيسان-كين).

ومن جهة أخرى، تدقق باحثة النظر، وهي تحلل أسباب التهجير الأصلية في المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى، في إخفاق الدول المستمر في معالجة أسباب العنف الأصلي، سواء في معالجة الفقر والتهمة وانعدام المساواة التي تدفع إلى عنف العصابات، أو في معالجة الشديد من التمييز والمواقف التي يسيطر عليها حكم الذكور، التي تدفع إلى أن يقع العنف الجندري وجرائم الحقد على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجندرية. هذا، ومعالجة الأسباب الأصلية إنما تقتضي نظرة واسعة النطاق إلى العنف في كل أشكاله وصوره (ومن ذلك العنف الجندري وجرائم الحقد)، وتقتضي أيضاً تنمية مؤسسية وتشريعية تدعمها سياسة حازمة، وبرامج اجتماعية، وحملات لتغيير المواقف. وفي بعض المناطق من التنمية ما هو محلي ويرجى منه خير، ويمكن أن يكرّر في مناطق أخرى، ومن الالتزامات ما هو من مستوى عال، ولكن في آخر مطاف، يحتاج إلى مزيد من الإرادة السياسية والالتزام الإقليمي، حتى يتحوّل الكلام المنمق إلى حقيقة (نوكس).

تمثل نشرة الهجرة القسرية ملتقى حافلاً بالتبادل المستمر للخبرات العملية والمعلومات والأفكار بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخلياً ومن يعملون معهم. ويصدر النشرة مركز دراسات اللاجئين، في قسم التنمية الدولية، بجامعة أكسفورد، باللغات الإنجليزية والعربية والإسبانية والفرنسية.

إخلاء مسؤولية: ليس بالضرورة أن تستوي الآراء الواردة في أعداد نشرة الهجرة القسرية هي وآراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين أو آراء جامعة أكسفورد.

حقوق النشر: نشرة الهجرة القسرية مفتوحة المصدر. ولمزيد من المعلومات في حقوق الطبع، انقر هذه الوصلة: www.fmreview.org/ar/copyright
اشترك في خدمة التنبيهات الإلكترونية لنشرة الهجرة القسرية لكي تبقى مطلعاً على الأعداد الجديدة وذلك من طريق هذه الوصلة: www.fmreview.org/ar/request/alerts

